مازن فيصل البلداوي *: قراءة اولية في التغييرات المطلوبة في منظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق

تمهيد

مما لاشك فيه وبعد مرور اكثر من عشرين عاما على التغيير السياسي الذي حدث في العراق بأن يكون هناك تفهما ضروريا لمتطلبات التغيير الأقتصادي الذي يعد متلازمة لامناص منها مع اي تغيير سياسي حدث او يحدث حول العالم. وكما نعلم جميعا فأن الأدارة السياسية ومثلها الاقتصادية التي كانت موجودة في العراق للفترة الواقعة منذ سبعينيات القرن الماضي ولغاية نيسان عام 2003.

وبعيدا عن الدخول في تفاصيل المترتبات التي حدثت بعد التغيير لأنها ليست محل البحث هنا، الا اني اود استعراض واحدا من اهم العوامل التي يجب ان تتحقق لتساعد على التحول من مفهوم الأدارة الأقتصادية ذات الطبيعة الأشتراكية الى مفهوم اقتصاد السوق والقطاع الخاص في العراق. ومن قبل الدخول في مبحث هذا العامل وضرورته فأني اعتقد بضرورة التقديم للموضوع قبل الدخول اليه.

لقد كان العراق وقبل التغيير الذي حصل عام 1958 دولة ناشئة على المسار السياسي والأقتصادي على حد سواء حيث كانت البدايات متجهة لتبني مفاهيم القطاع الخاص الذي كان وريثا حقيقيا لمفهوم التخطيط الأقتصادي على المستوى الفردي و الحكومي على حد سواء، حيث نرى هذا واضحا من خلال النظر الى ذلك الواقع عبر نافذة التجارة او الزراعة او الصناعة بشكل رئيسي باعتبارها التوجهات الرئيسية التي تشكل محصلة الأقتصاد الوطني لكيان الدولة ان كان على مستوى الأداء الحكومي او الخاص على صعيد الشركات او على صعيد الأداء الفردي المهني المستقل.

الا ان الفترة التي اعقبت ثورة التغيير عام 1958 لم تكن كافية كي تعكس التخطيط و التوجه السياسي والأقتصادي للقيادة الجديدة الا على مستوى النوايا والتخطيط، صاحبه تطبيق لبعض الستراتيجيات و المشاريع التي كانت ضمن برامج الحقبة الملكية السابقة. لكن حدثا جديدا قد اخذ موقعه على الواقع العراقي بحدوث ثورة سياسية جديدة عام 1963 صاحبته احداث اخرى كانت من الضرورات السياسية التي تتطلبها احداث التغيير الثورية لتأمين الحدث الجديد و محاولة التأسيس لنظام جديد تشكله المفاهيم الجديدة بكافة مزاياها و انواعها ومن ضمنها المفاهيم

الأقتصادية. لقد تعزز المفهوم السياسي لتوجهات النظام السياسي الجديد بشكل أوضح بعد عام 1968 واصبح التوجه الأشتراكي المشابه لتوجه الثورة المصرية الناصرية التي حدثت عام 1952 واضحا للعيان مخاطبا القطاع الخاص من خلال مايذكر بين السطور، الى ضرورة الأنكماش او التواري عن الأنظار مما ادى الى اغلاق الكثير من مشاريع القطاع الخاص حينها اضافة الى اعلان التأميم لبعض المؤسسات الخاصة والشركات وبقاء الجزء اليسير الذي اختار الصمود ومواكبة الأحداث ومحاولة البقاء تحت الغطاء الجديد.

لقد شهدنا جميعا او بعمومنا (من ابناء تلك المرحلة) فترة سبعينيات القرن الماضي وصولا الى ثمانينياته وما بعدها وكيف قامت الدولة الجديدة مابعد عام 1970 تحديدا بوضوع الخطط الأستثمارية الوطنية التي ابتدأت من خطوات التأميم وحصر الإيرادات بيد الدولة من اجل الشروع بخطط التنمية على جميع الأصعدة والأخذ بيد دخل المواطن العراقي الى مصاف مستويات الدخل في دول العالم الأول. الا اني عندما انظر الى الأستنزاف الذي حصل خلال فترة الحرب العراقية الأيرانية احاول جاهدا ان ابتعد عن تحليله ومعادلاته الحسابية لأنه يحتاج الى تفاصيل مملة لشرح عمليات الأستنزاف الأقتصادي للناتج الوطني والخزينة العراقية والتحطيط المستقبلي. ثم ننظر بعدها الى التدهور اذي حدث على الصعيد الأقتصادي ابتداءا من المديونيات الحكومية، وانخفاض الناتج المحلي وصولا الى انخفاض قيمة العملة العراقية مرتبطة بالتضخم الحاصل وفشل السياسات التي انتهجت في سبيل معالجة الأوضاع حينها حيث لم تكن الا معالجات ترقيعية لم تفضِ الى نتيجة تذكر.

الهدف:

مايهمني من هذه المقدمة هو طبيعة "العقلية – Mindset" للفرد العراقي التي تأقلمت و تطبعت على نمط معين من السياسات الأقتصادية التي كانت ترسمها و تنفذها الدولة العراقية لفترة ناهزت على الثلاثة وثلاثين عاما. فقد تطبعت الأجيال التي شهدت مرحلة التغيير عام 1968-1970 على النموذج الأشتراكي الهادف لأن تكون التكاليف (جمع تكلفة/كلفة) في الحقول التالية اما مدعومة كليا او جزئيا من قبل الدولة ونذكر مثالاً اساسيا عليها كما في قطاع:

1. الدراسة والتعليم
2. العلاج والصحة
3. النقل
4. الخدمات المتمثلة بالماء و الكهرباء والمجاري
5. المشتقات النفطية والغاز
6. الأسواق المركزية

ولهذا السبب فقد بات التفكير باتجاه تأمين العيش هو دورة الحياة المتمثلة في دخول المدرسة المدعومة ماليا لحين المرحلة النهائية ان كان جامعيا او مهنيا متخصصا، ثم التعيين المركزي مع ثبات قيمة العملة المحلية وقدرتها على ادارة الجانب الأقتصادي من حياة الفرد بسبب دعم الدولة اساسا و قوة قيمة العملة ثانيا كنتيجة طبيعية لأرتفاع معدل الناتج المحلي ومعادلات ميزان المدفوعات والأيرادات. غير ان التحولات الدراماتيكية التي طرأت على حياة الفرد العراقي ابتداءا من اواسط ثمانينيات القرن الماضي (باعتباري شخصا قد عاش تفاصيلها) كما تبدو لي بعيدا عن الآراء الأخرى التي تحدد التسعينيات كبداية للأنهيار الأقتصادي وتأثيره على حياة الفرد والمجتمع بشكل عام، حيث اني كنت ارى هذا الأنحدار التدريجي قد بدأ يظهر للعيان و ان كان بين السطور في فترة الثمانينيات.

ولأن الفرد العراقي لم يستطع المرور بفترة النقاهة الحقيقية الواجبة لتخطي الآثار التي فرضتها الحرب الأولى (1980-1988) مع ايران ومن ثم التدهور الذي طرأ نتيجة التبعات الكارثية للحرب الثانية (غزو الكويت 1990) لغاية 2003 فقد باتت هناك فجوة كبيرة بين ما كان راسخا في المنظومة العقلية للفرد العراقي و المتوارثة اجتماعيا (الأشتراكية) كما ذكرنا اعلاه خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات وبين ما اصبح عليه الوضع الجديد ومتطلباته ومستويات الأحباط المصاحبة له وتغير حواضر المشهد الجديد على الأرض العراقية مما جعل القسم الأكبر من الشباب العراقي (الفترة العمرية الواقعة بين 22 – 45 عاما تقريبا) بين خيارين اساسيين يتمثلان اما بالحصول على وظيفة في احدى المؤسسات الحكومية او احدى الشركات الخاصة التي تشكلت حديثا. وهذا التوجه دفع الشباب لمحاولة الحصول على المؤهلات المطلوبة لإشغال هذه الوظائف مما ادى بالبعض لأستغلال هذا الأمر والرقص على الجراح ومن ثم تقديم المؤهلات غير الحقيقية التي ساهمت في إضعاف الشخصية والتأثير بشكل مباشر على ضياع المال والوقت و الجهود في تلكم المؤسسات ناهيك عن الأحباط الذي يصيب هذا الفرد و ذاك عند وجود اسس التقييم الحقيقي للأداء "Performance" .

ساهم هذا النوع من التفكير و التوجه التحليلي لأتخذا القرار الملازم لما يجب فعله في سبيل توفير لقمة العيش الكريم لدى الأجيال الناشئة او تلك التي عاصرت التغيرات السابقة و تلقت مايكفي من الضربات الأقتصادية التي حدثت كنتيجة طبيعية للتغيرات السياسة والأحداث المصاحبة لها على الأرض. وبعيدا عن الدخول في التفاصيل التي لاحصر لها المتعلقة بهذا الموضوع فأني أعيد التركيز على الهدف الأساسي المتمثل بعنوان هذا المقال وهو "التغيرات المطلوبة" والتي تصاحبها "التغييرات المطلوبة" حيث ان التغييرات تتعلق أكثر بوجود جهة فاعلة تأخذ على عاتقها القيام بالفعل بموجب ستراتيجية مخطط لها وبرنامج تطبيقي مرسوم مع توفر العناصر اللازمة لهذا التغيير.

ومما لاشك فيه فأن القيام بمثل هذا الأمر يقع على عاتق الكثير من الجهات المتواجدة على ارض الواقع من مثل:

1. غرف التجارة في المحافظات العراقية
2. رابطة رجال الأعمال بمختلف التوجهات التجارية والصناعية وما ماثلها
3. كليات الأدارة/ فرع ادارة الأعمال في الجامعات العراقية الحكومية والخاصة
4. فروع دراسة الأقتصاد في الجامعات العراقية والتي للأسف كانت مهملة بشكل كبير على مدى السنوات الأربعين الماضية
5. الفروع الخاصة بأدارة الأعمال في الكليات التقنية
6. المنظمات الحكومية والخاصة التي تهدف للمشاركة بالتنمية الأقتصادية
7. مديريات الضريبة لغرض التعريف بماهية الضريبة وارتباطها بالمشاريع الفردية والجماعية
8. المصارف الزراعية والصناعية
9. المؤسسات التعليمية المهنية
10. المؤسسات التعليمية بشكل عام
11. الجهات الأعلامية ذات العلاقة
12. جهات اخرى لا مجال لذكرها هنا

يتم العمل بالتعاون والتنسيق بين بعض او جميع الجهات المذكورة اعلاه ابو بتشكيل ثنائيات او ثلاثيات فيما بينها ايها أسهل تشكلا للعمل و الأنتاج ويبتم وضع الخطط لذلك من اجل الوصول الى نتائج جيدة وفي وقت اقصر من اجل تغيير نمطية التفكير لدى الشباب و القابعة الى اليوم عند زوايا الأقتصاد الريعي المعتمد على النفط من خلال التنافس الذي يخرج في كثير من الأحيان عن الأطار المهني و الأكاديمي له من اجل الحصول على مصدر الدخل الكائن في واحدة من الشركات و المؤسسات الحكومية.

في هذا المقال لم أكن ارغب الا بطرح الخطوط العريضة وبعض اطارات العمل المفترضة التي من شأنها الأخذ بيد الشباب العراقي بشكل اساسي للعبور الى القسم الآخر من واقع العالم الحاضر بعيدا عن الكماليات و الأضواء الملونة التي قد تجلب الأنتباه كثير االا انها لن تفضِ الى نتيجة مرجوة تذكر. وفي الوقت الذي ارى فيه ان المسؤولية تقع على عاتق الجميع في التكاتف من اجل النهوض بالواقع الأقتصادي للعراق، أركز على ان يكون للأهل الدور اللازم لتوجيه ابنائهم الى عالم المال و الأعمال و القطاع الخاص الذي يجب ان يخضع الى سيطرة القانون العراقي بدرجة

اساسية بعيدا عن سطوة القوى الأخرى المنتشرة اليوم وذلك من اجل تنقية الصورة العراقية التي شابها الكثير من الفساد و حماته.

ارجو ان اتمكن في المقال القادم من التطرق الى الأبواب الممكنة التي يستطيع الشباب من خلالها الدخول الى عالم المال والأعمال وآليات التعامل العامة وكيفيات التحليل العام توخيا للحذر و درءاً للمخاطر الكامنة، مع ذكر بعض التجارب الشخصية لمشاريع اصر اصحابها على المضي قدما فيها و هي تفتقد الى ابسط معايير الجدوى الأقتصادية مما ادى الى فشلها والوقوع في فخ الديون المتراكمة.

(*) استشاري في مجال تطوير الاعمال

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 11 تموز 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين